إسهامات نظرية النوافذ المكسرة في تفسير الجريمة والانحراف

الطاهر سواكري : أستاذ محاضر " أ "
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
جامعة البليدة 2

ملخص :

تنطلق نظرية النوافذ المكسرة من أطروحة أساسية أنه لا يمكن إرجاع الجريمة إلى العوامل الاقتصادية أو الاجتماعية وإنما يجب إرجاعها إلى حالات الفوضى التي تسود بعض المناطق الحضرية. كما تعتمد هذه النظرية على مفهومي اللاتمدن الذي يغذي الشعور باللأمن بين الأفراد الذي يساهم بدوره في تحطيم العلاقات الاجتماعية بين الجيران حيث يشعرون أنهم غير متضامنين فيما بينهم، فهم أقل ميلا للدفاع عن القواعد الاجتماعية.

لهذا يطلق على هذه النظرية نظرية تفكك الروابط الاجتماعية نتيجة حالة اللامبالاة والتسيب اللذين يميزان بعض المناطق الحضرية بسبب عدم الاهتمام بها مما يجعل بعض الشباب المنحرف يعتقد أن هذه المناطق لا يتوفر فيها الأمن ولرقابة الاجتماعية وبالتالي فهي مناسبة لارتكاب الجريمة.

Abstract:

The theory of broken windows is based on a simple principle, in which delinquency is no longer perceived as the result of economic or social difficulties, but as the consequence of small disorders engendered by social disorganization. Small offenses, incivilities and, in particular, antisocial behavior contribute to the feeling of insecurity and lead to more serious and more numerous acts of delinquency.

The broken window theory puts the finger on the opportunities to commit crimes but not from the point of view of the targets.

The incivilities appear here as triggering factors. This theory is called "Social disintegration's theory".

The result of indifference's statute and careless that distinguishes some of modern areas, caused no interest of those Young perverts, believed that there is no security and no social control in these areas, and therefore it is suitable to commit a crime.

مقدمة:

يعد موضوع الجريمة في المناطق الحضرية من المواضيع التي لاقت اهتمام بعض النظريات التي حاولت فهم وتحليل مسببات الجريمة في هذه المناطق. ولعل أهم هذه النظريات، النظرية البيئية (الايكولوجية) من خلال تطرقها إلى ايكولوجية الجريمة في المناطق الحضرية. وتعتمد منهجية هذه النظرية على تحديد المناطق التي يستقر فيها الشباب الجانح في مدينة شيكاغو. ويعد كلا من (Clifford Shaw) و(Mackay) من أهم رواد هذه النظرية اللذين لاحظا أن ظاهرة جنوح الأحداث تتوزع بطريقة غير متساوية في الإقليم الحضري.

إن علم الاجتماع الجريمة الذي طورته النظرية الايكولوجية طرح مشكلة التفاعلات المشجعة على انتشار الجريمة لمصطلح إقليمي وحسب طرح هذه النظرية أن الأطفال الجانحين يتمركزون في الأحياء التي تقع في وسط المدينة حيث ترتفع معدلات الجريمة في المناطق التي تسودها الفوضى في النظام الاجتماعي وضعف في الضبط الاجتماعي.

ومن النظريات التي تأثرت بتحليلات النظرية الايكولوجية نجد نظرية النوافذ المكسرة (Vitres brisées) أو ما يطلق عليها بنظرية الروابط الاجتماعية والتي سارت في نفس اتجاه النظرية الايكولوجية في تفسيرها للجريمة في المناطق الحضرية.

ولقد ظهرت هذه النظرية من خلال مقال نشره *(James. Q) و**(George. L Kelling) في مجلة الأطلنطي الشهرية كان موضوعه معنونا " النوافذ المكسرة"، وتربط هذه النظرية بين " السلوك غير المنتظم أو الفوضوي وبين الخوف من الجريمة، واحتمالات وقوع جرائم خطيرة، وحالات التدهور الحضري في المدن الأمريكية".[1]

وقد استخدم الباحثان صورة النوافذ المكسرة كمثال يوضحان من خلاله كيف أن المناطق الحضرية والأحياء تدخل إلى مرحلة التدهور (Dégradation) والفوضى ثم الجريمة. وضربا مثالا بأن إحدى النوافذ المكسرة في مبنى مصنع معين، قد توحي للمارة بأنه لا يوجد أحد يهتم بهذا المكان. وبمرور الوقت يتم تكسير عدد آخر من هذه النوافذ بسبب ما قد

يلقيه الشباب من حجارة عليها. ثم يبدأ المارة بالتفكير في أنه لا يوجد من يهتم بهذا الحي. إن حالة الإهمال التي تحل بهذا المكان تجعل الشباب المنحرف يعتقد أن هذا المكان هو مناسب لارتكاب الجريمة والتي تبدأ بالجرائم البسيطة كالتشرد والتسول والشذوذ الجنسي، استهلاك الخمور إلى أن تصل إلى الجرائم الخطيرة كجرائم القتل.

كل نافذة مكسرة هي تحريض على التخريب والنهب، ودليل على عدم الاهتمام بالمحيط والتراخي في الاعتناء بالأماكن الحضرية عند الضرورة وهذا هو مهد الجريمة. وفي نفس الوقت فإن الفوضى تولد الإحساس بالاختلال في الأمن وتكبح الضوابط الاجتماعية الرسمية للأحياء. كما أن الفوضى والاختلال في الأمن يشجعان الأفراد على الانطواء في حياتهم الخاصة، مما ينتج عنه هجران لهذه الأحياء من طرف ساكنيها، وكل هذه العوامل منبع لتفريغ الجريمة.[2]

إن تفاقم الفوضى في المدن الكبرى الأمريكية يفسر بتزايد الفردانية واللامبالاة وعدم تجريم والتسامح مع بعض الجرائم مثل حالات السكر والتخريب والتشرد، حيث أشار كلا من Kiling وGeorge Wilson في بعض التجارب أن بعض المواطنين يجتنبون المرور في بعض الشوارع والأحياء خوفا من ملاقاة الشباب المنحرف. إضافة إلى وجود الكتابات الحائطية المخلة بالحياء التي اعتبرت المنبه لرجال الميدان حيث أعتبر ذلك مساس بالممتلكات العامة ومنه فإن نظرية النوافذ المكسرة ترتكز على المبدأ القائل إن الجريمة ليست نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، بل هي نتيجة للفوضى البسيطة التي وجدت بفعل الفوضى الاجتماعية.

إن الانحرافات البسيطة و" سلوكيات اللاتمدن (Incivilités) والتصرفات اللاجتماعية هي التي تغذي الإحساس باللأمن وتتسبب في حدوث الجرائم الأكثر خطورة "[3]، ومن منطلق هذا المبدأ فإن الضجيج الذي يحدث بين الجيران سببه اللاتمدن المنتشر في هذه الأحياء بالإضافة إلى تفشي السب والشتم لدى الشباب والصراع بين التجار على وضع السلع فوق الأرصفة المخصصة للراجلين.

كما تنطلق نظرية النوافذ المكسّرة من الفرضية القاتلة أو الفوضى البسيطة في علاقات الجيرة مثل تواجد الشباب في مداخل العمارات والذين يتسببون في الفوضى ويتصرفون بأفعال لا أخلاقية بالإضافة إلى تراكم القمامات والفضلات وحسب منطق هذه النظرية فإن هذه الفوضى تشجع بعض المجرمين على ارتكاب الجرائم الخطيرة في هذه المناطق.[4]

إن هذه الفوضى لا تتسبب فقط في تزايد الشعور باللأمن بل أيضا تقوي الاعتقاد عند المجرمين أن هذه المنطقة لا يوجد فيها ضوابط اجتماعية، فوجود " متسول بصدد مضايقة شخصا مارا بالشارع دون تدخل الجيران. يمكن أن يقنع لصا ما أن لا أحد يتصل بالشرطة في حالة ارتكابه لجريمة السرقة ".[5]

وحسب (Sébastian Roché) إن الإحساس باللأمن يتسبب في تدهور علاقات الجيرة وحسبه أن الأفراد غير المتضامنين في حياتهم الاجتماعية هم أقل اهتماما بالأحياء التي يعيشون فيها وبالتالي هذا الوضع يقلل من فعالية القواعد غير الرسمية مما يسهل ارتكاب الجرائم فيها.[6]

وترتبط نظرية النوافذ المكسرة ارتباطا وثيقا بمفهوم اللاتمدن (incivilité)حيث يعد Jonk Conklin من الأوائل الذين استعملوا هذا المفهوم حيث أشار إلى تأثير سلوكيات اللاتمدن على الحياة الاجتماعية والشعور باللأمن انطلاقا من بعض الأبحاث التي قام بها في بعض المدن الأمريكية. إن الفوضى وسلوكيات اللاتمدن لها تأثير بالغ على وقوع الجريمة وحسب ما جاء في هذه النظرية أن عدم إصلاح زجاج نوافذ العمارة المكسّرة سيؤدي حتما على تكسير زجاج النوافذ الأخرى وبسرعة فائقة. وتكون بداية الفوضى لما يتم تكسير جميع النوافذ وتبدأ الاعتداءات الجسدية وجرائم السرقة وهذا دليل على أن هذه المنطقة لايوجد فيها قانون.[7]

وفي هذا الصدد تشير بعض الأبحاث الحديثة التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن 3/4 من الناس المارين في الشوارع يعبرون الطريق إلى الجهة الأخرى من أجل تفادي وعدم الاحتكاك بالشباب الموجودين في أحياء بعض المدن مثل (Porland) و(Organ) ونصف هؤلاء الناس يعبرون الطريق بغرض تفادي واحد فقط خشية وقوعهم ضحايا لهؤلاء الشباب المنحرف.

وانطلاقا من هذه الفكرة فإن سلوكيات اللاتمدن لا تلحق فقط الأذى بالسلامة الجسدية للأفراد بل أيضا تمس بالقواعد الأساسية للحياة الاجتماعية داخل الأحياء، كما تحدث القطيعة في آليات الاتصال وتحبط من درجة الطمأنينة في النظام العام من خلال تفشي الكلام الفاحش، التهديد، الضجيج وسوء علاقات الجيرة[8] ويحمل اللاتمدن بعض المفردات كعدم التحضر إيزاء الآخرين وسوء التربية، والسؤال الذي يمكن أن نطرحه هو هل تشجع سلوكيات اللاتمدن على تفشي جرائم السرقة، السطو والاعتداءات. فالشعور بالاختلال في الأمن هو مؤشر على الانحطاط في نوعية الحياة الاجتماعية لهذه الأحياء، حيث أن احتمال

وقوع شخص ما ضحية للعنف الجسدي هو مرتفع ثلاث (03) مرات في الأحياء التي يقطنها الفقراء والعكس صحيح بالنسبة للأحياء التي يقطنها الأثرياء. إن كل من اللاتمدن والإحساس بالأمن يجعلان من بعض المناطق الحضرية مناطق مناسبة لارتكاب الجريمة، فسلوكيات اللاتمدن تشجع على ارتكاب بعض الجرائم مثل السطو والاعتداءات.

وقد ذكر Killing وWilson في مقالهما حول النوافذ المكسرة مثالا حول سلوكيات للاتمدن من خلال تجربة قام عالم النفس الاجتماعي يدعى (Philip Zimbardo) الذي وضع سيارتين بدون لوحة ترقيم السيارة الأولى وضعها في منطقة Bronx في إحدى الأحياء الفقيرة. والسيارة الثانية وضعها في حي يقطنه الأثرياء. والنتيجة أن السيارة التي ركنت في الحي الفقير الذي ينشر فيه اللاتمدن والإحساس باللأمن تعرضت إلى السطو بعد 10 دقائق من ركنها في ذلك المكان[9]. وظهر من خلال هذه التجربة أن الآباء قاموا بسرقة لوازم السيارة بمعية أطفالهم بينما النساء يقمن بالحراسة أما المراهقون فقاموا بتخريب ما تبقى من تلك السيارة في مدة 24 ساعة. أما السيارة التي وضعت في الحي الذي يقطنه الأثرياء فقد بقيت على حالها ولم تتعرض إلى السطو، حيث لاحظ Zimbardo أن في الحي الفقير تنشر فيه سلوكيات اللاتمدن، والشعور باللأمن وترتفع بين ساكنيه عدم النزاهة.

وفي هذا الصدد اقترح سكوجان Skogen أن اللاتمدن يمثل جانبين، الجانب الأول اضطرابات مادية والجانب الثاني اضطرابات اجتماعية.[10] فيما يخص هذه الأخيرة فإنها تشمل تناول الكحول بشكل علني، البغاء، التحرش الجنسي، وجود الناس الهامشين والأطفال في الشوارع بشكل مستمر وبدون ضبط اجتماعي وأما الاضطرابات المادية فإنها تشمل البنايات الآيلة للسقوط وتهشم المصابيح الكهربائية و انتشار القمامات والسيارات المهجورة وهناك أيضا مجموعة من الخصائص المميزة للمناطق التي ينشر فيها للاتمدن وهي فقدان سيطرة سكانها على ما يجري فيها، عزل السكان أنفسهم عن الآخرين و ضعف الروابط الاجتماعية. ويزداد الخوف من الغرباء والجريمة معا، وبالتالي تصبح هذه المنطقة جاذبة للمجرمين من مناطق مختلفة، وهنا يظهر لدى المجرمين ما يسميه علماء الإجرام بالانتقال إلى تنفيذ الجريمة (Passage à l'acte).

ولتوضيح تأثير الفوضى على تفشي الجريمة ترى نظرية النوافذ المكسرة أن تفاقم الفوضى في المدن الكبرى يفسر بتزايد الفردانيّة وعدم التسامح بين الأفراد وعدم تجريم (décriminalisation) حالات السكر وعدم توفير الرعاية الصحية والاجتماعية للمصابين بالأمراض العقلية وعدم وضعهم في المصحّات الاستشفائية حيث يشير كل من Killing

وWillson أن 3/4 من الأفراد يجتنبون المرور من إحدى الشوارع خوفا من ملاقاة الشباب المنحرف ونصف هؤلاء الأفراد حسب هذه الدراسة يجتنبون المرور من إحدى الشوارع من أجل تجنب شابا واحدا.[11]

وهذا ما يبين أن هناك خوفا شديدا ينتاب الأفراد من وقوعهم ضحايا للشباب المنحرف في الأحياء تعرف بالجريمة بسبب الفوضى السائدة فيها. وحسب العالمين فإن الجرائم الخطيرة تثير انتباه الآخرين أكثر من الفوضى الاجتماعية لكن هذه الأخيرة تثير الخوف والإحساس باللأمن عند الأفراد[12].

إن نظرية النوافذ المكسرة كان لها الأثر الإيجابي على السياسات الجنائية في الولايات المتحدة الأمريكية وفي الدول الأوروبية مثل بريطانيا وفرنسا والتي كان هدفها مكافحة سلوكيات اللاتمدن.

وقد تبنت هذه الدول سياسة التسامح الصفري (la tolérance zéro) انطلاقا من فكرة رئيسية وهي عدم التسامح من المجرمين والمنحرفين في الأحياء والمناطق الحضرية، وقد وجدت هذه السياسة صدى كبيرا في بعض الدول الأوروبية مثل ألمانيا « Null Tolleranz » وإيطاليا « Tolleranza Zero »، دون أن ننسى فرنسا التي تبنت بدورها هذه السياسة الجنائية (التسامح الصفري) وهذا ما جعل Tony Blair يصرح بقوله " يجب أن نكون قاسين مع الجريمة وغير متسامحين مع دوافع الجريمة " كما صرح وزير التربية الفرنسي سنة عام 2000 يجب أن نطالب بتطبيق سياسة التسامح الصفري في المدرسة الفرنسية وهذا بغرض الحد من سلوكيات العنف والجريمة في هذه المؤسسة. و قبل البدء في تحليل الأفكار الأساسية لسياسة التسامح الصفري، يمكن أن نتساءل ما هي العلاقة الموجودة بين نظرية النوافذ المكسّرة وسياسة التسامح الصفري. حيث يجيب Killing عن هذا التساؤل منتقدا السياسة الأمنية المطبقة من طرف جهاز الشرطة آنذاك في الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تأخذ بعين الاعتبار تلك العلاقة الموجودة بين الفوضى والأمن حيث وصف سياسة التسامح الصفري بأنها البنت غير الشرعية لنظرية النوافذ المكسّرة.[13]

ولسياسة التسامح الصفري (Tolérance Zéro) عدة مرادفات وهي " الطريقة القوية في التصدي للجريمة"، " تطبيق القانون"، و"صفر نقائص"، حيث تعود البداية في انتهاج هذه السياسة إلى التجربة الأمنية على مستوى محطة الميترو في مدينة نيويورك من طرف رجل الشرطة William Bratton في منتصف السبعينات حيث" أسندت مهمة لرجال الشرطة التواجد في المناطق التي يحتمل أن ترتكب فيها الجرائم وذلك بدلا من ملاحقة المجرمين".[14]

إن تطبيق سياسة التسامح الصفري في بعض مدن الولايات المتحدة الأمريكية تطلب تغيير في طريقة عمل الشرطة وإعادة تنظيم هذا الجهاز الأمني عن طريق الاستخدام الأحسن للعناصر: التي يحتويها هذا الجهاز، ليس عن طريق الزيادة في عناصر الشرطة بل عن طريق تعديل طريقة العمل بين عناصر الشرطة. ومن الإسراع في تطبيق هذه السياسة الأمنية للحد من الجريمة في مدينة نيويورك، وفي سنة 1994 تم تنصيب William Bratton على رأس شرطة هذه المدينة من طرف رئيس البلدية المدعو Guliani Rudolf الذي وضع المسألة الأمنية ضمن أولى اهتماماته في حملته الانتخابية.

إن نظرية النوافذ المكسرة تؤكد على أهمية العلاقات الاجتماعية الجواريّة، كما أنها تفوض للشرطة دور رئيسي يتمثل في تعزيز الآليات غير الرسمية داخل المجتمع، مع العلم أن " الشرطة لا يمكن لها ضمان الحرص الاجتماعي (Veille sociale) إلا عن طريق استخدام الوسائل الاستثنائية، وتتمثل هذه المهمة في اتصال الشرطة بالمواطنين عن طريق الاستماع لهم وفهم انشغالاتهم ".[15] وحسب Killing أن سياسة التسامح الصفري تهتم بإصلاح النوافذ المكَسرة وهنا يكمن الدور الرئيسي للشرطة في عملية مكافحة سلوكيات اللاتمدن دون إهمال دور المجتمع المدني حيث يتصرف المواطنون هنا كحريصين تلقائيين مما يساعد على الحد من الجريمة في هذه المناطق. ويتضح من هذا الكلام وحسب منطق سياسة التسامح الصفري أنه إذا ما تمت السيطرة على سلوكيات اللاتمدن والمخالفات في الأماكن العمومية " بما فيها أشكال تخريب الممتلكات العامة والخاصة والتبول والتسول والتشرد وغيرها، فإنه سيترتب على ذلك انخفاض ملحوظ في الجرائم الخطيرة ".[16]

وقد اعتمدت سياسة التسامح الصفري على زيادة في أعداد الشرطة المترجلة أو تطبيق ما يسمى في بريطانيا بفلسفة عساكر الدورية بالإضافة على عدد أقل من رجال الشرطة الذين يقومون بالدوريات في سيارات الشرطة، ويتحركون حسب الاتصالات الهاتفية للمواطنين الذين يطلبون النجدة من رجال الشرطة. وبهذه الطريقة يمكن النظر" على تطبيق القانون باعتباره إجراء لمنع الجريمة وليس مجرد سيارة تتحرك مسرعة إلى مكان وقوع الجريمة".[17] لأن تواجد عناصر الشرطة باللبّاس الرسمي في المناطق المحتمل وقوع فيها الجريمة قد تمنع حدوثها لأن بمجرد رؤية المجرمين لهؤلاء الشرطة يجعلهم لا يفكرون في ارتكاب الجريمة خوفا من القبض عليهم. وقد حققت هذه الأفكار بعض النجاح للتصدي للجريمة في المدن الأمريكية وخاصة مدينة نيويورك، حيث كان Killing يعمل لدى سلطة

الأمن كمستشار حيث تم تبني سياسة عدم التهاون أو التسامح مع " حالات ابتزاز المال في القطارات، أو التبول في الطريق العام، أو ترويع و تهديد المسافرين و غيرها من الجرائم ".[18]

وبين سنوات 1994 و2001 قام رئيس بلدية نيويورك Rudolf Guliani بتكييف سياسة جنائية تركز على مفهوم نوعية الحياة (Qualité de vie) والتي تعتمد على مكافحة الابتزاز في النقل الجماعي، وحالات السكر، الإدمان و البغاء والأطفال الذين يغسلون زجاج السيارات. إن مطاردة المنحرفين الصغار ارتكز على الزيادة في الزيادة الكبيرة لعناصر الشرطة وعلى المرونة المعتمدة في ضوابط مراقبة هوية الأشخاص و مصادرة الأسلحة والتفتيش الجسدي.[19] وبخصوص النتائج التي حققتها سياسة التسامح الصفري تم ملاحظة انخفاض معدلات الجريمة في مدينة نيويورك مقارنة بالمدن الأمريكية التي لم تنهج هذه السياسة الأمنية لأن وجود الشرطة المشاة في الشوارع " كان له الأثر الإيجابي على نفسية الأفراد، كما ساهم في تقليص لديهم بالإحساس باللأمن ".[20] وكل هذه المجهودات المبذولة من طرف أجهزة الشرطة في مكافحة الجريمة تطلب بعض التكاليف و الجهود الجسدية أي كانت جزء من سياسة التسامح الصّفري ففي مدينة نيويورك مثلا تطلب الأمر رفع ميزانية جهاز الشرطة بـ 40% حيث بلغت 2,6 مليار دولار. ومع وصول Gulliani إلى بلدية نيويورك كانت هذه المدينة مصنفة في المرتبة 87 ضمن 189 مدينة شملها التصنيف من حيث ارتفاع معدلات الجريمة حسب مكتب (F.B.I) أما في الوقت الراهن فإن مدينة نيويورك أصبحت مصنفة في المرتبة 140 وهذا دليل قاطع على نجاح سياسة التسامح الصفري المنتهجة من طرف القائمين عليها.[21]

في الأخير يمكن القول إننظرية النوافذ المكسرة كانت تغيرها من النظريات المفسرة للجريمة أحادية الطرح حيث حاولت تفسيرها من خلال التركيز على بعض الجرائم المرتكبة في المناطق الحضرية وفي بعض الأحياء بدافع الفوضى السائدة فيها. ومن الجرائم التي ركزت عليها هذه النظرية جرائم الاعتداء، السرقة والسطو والقتل، الإدمان والبغاء ودون التطرق إلى الجرائم التي ترتكبها النخبة، الأثرياء ورجال السياسة أو ما يسمى بجرائم الياقات البيضاء. كما أن هذه النظرية لم تبين لماذا تنشر الفوضى في بعض المناطق دون الأخرى والتي تدفع ببعض الشباب إلى ارتكاب الجريمة؟ وربما كان الفقر، وسوء الأحوال المعيشية وضيق المسكن والإقصاء الاجتماعي هي من أهم الأسباب التي تدفع هؤلاء

لارتكاب الجريمة وبخصوص سلوكيات اللاتمدن فهي ناتجة عن العوامل سابقة الذكر التي يعانيها الأشخاص الذين يقطنون في هذه المناطق الحضرية والأحياء بسبب شعورهم بأنهم مختلفون عن بقية المجتمع الذي يعيشون فيه مشكلين بذلك ما يسمى getto. أما عن سياسة التسامح الصفري المعتمدة في بعض المناطق الحضرية التي تسودها الفوضى فإن السؤال المطروح ما تأثيرات هذه السياسة خاصة فيما يتعلق بالصلاحيات المطلقة الممنوحة لعناصر الشرطة للحد من الجريمة؟ إن الإجراءات المعتمدة من طرف سياسة التسامح الصفري تكمن في مراقبة وثائق الأشخاص المشبوهين في نظر رجال الشرطة، مما يطرح فرضية التمييز العنصري في طريقة معاملة الأشخاص وهذا ما جعل الملاحظون يركزون على الخطاب الرسمي لبعض رجال السياسة والذي يحمل في طياته مع مؤشرات العنصرية مما أعطى الشرعية لبعض عناصر الشرطة في المعاملة العنصرية والتمييزية خاصة اتجاه الشباب القادم من المجتمعات المغاربية والإفريقية.

الهوامـــش:

* - أستاذ العلوم السياسية في جامعة كاليفورنيا.

** - أستاذ علم الإجرام في جامعة نيو جيرسي.

1-محمد محمود الجوهري، **علم اجتماع الجريمة و الانحراف**، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2010، ص 440.

2- Marc Rassait, **la tolérance zéro, l'intolérance construit la déviance et l'intervention auprès des toxicomanes judiciarisés, un regrad sur le contrôle social**, Mémoire de maitrise en philosophie, université laval, Quebec, 2010, p 43

3- Alain Bauer et Christophe Soullez, **la criminologie pour les nuls**,Paris, édition Frist – Grund, 2012, p 92.

4- Ibid, p 93.

5- Patrick Morvon, **criminologie**, l'exis Nexis, Paris, 2013, p 117.

6- Sebastian Roché, **tolérance zéro, incivilités et insécurité**, Paris, éditions odi le Jacob, 2002, P 29.

7- Ibid, P 30.

8- Cyprien Avenel **la sociologie des quartiers sensibles**ParisArmond Colin, P 72.

9- Patrick Morvon op, cit, P 118.

10- عايد عواد الوريكات، **نظرية علم الجريمة**، الأردن، دار وائل للنشر و التوزيع، 2013، ص 315.

11- Sebastian Roché, op.cit, P 17

12- Marc Rassart, op.cit, P 46.

13- Sebastian Roché, op.cit, P 21.

14- Laurent Mucchielli, **la politique de la tolérance zéro, les véritables enseignements de l'expérience – Nerw-Yorkaise**, Revue Hommes et liberté n° 120, canada, 2002, P 05.

15- Sébastian Roché, op. cit, P 22.

16- طلعت ابراهيم لطفي، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2008، ص 70.

17- محمد محمود الجوهري، مرجع سبق ذكره، ص 441.

18- طلعت ابراهيم لطفي، مرجع سبق ذكره، ص 71.

19- Patrik Morvon Op.cit 121.
20- Alain Bauer et Christophe Sollez, op.cit, 92.
21- Laurent Mucchielli, op.cit, P 09.